

أوراق في السياسة النقدية



د. مظهر محمد صالح*: شهادة للتاريخ بشأن موضوع رفع قيمة الدينار العراقي في العام ٢٠٠٦-٢٠٠٨، كما أفصح عنها الاستاذ محمد علاوي في محاضراته الاخيرة في واشنطن**

1. اود ان انوه ان اتفاقية نادي باريس الموقعة في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤ والتي اسقطت ٨٠٪ من اجمالي ديون العراق والتي ترتبت قبل عام ١٩٩٠ والمقدرة وقت ذاك بنحو ١٢٨ مليار دولار (والتي قاد مفاوضاتها السيد عادل عبد المهدي) واشترك فيها الى يوم توقيعها الدكتور سنان الشبيبي والاستاذ عزيز جعفر وانا شخصياً وعدد من الذوات، ألزمت العراق بمراحل تاريخية لشطب الديون قبل انتهاء فترة الامهال البالغة ٦ سنوات قادمة شريطة توقيع برنامج تصحيحي مع صندوق النقد الدولي. اذ اسقطت ٣٠٪ من ديون العراق فور توقيع اتفاق نادي باريس عام ٢٠٠٤ وان ٣٠٪ اخرى شطبت حال توقيع العراق لاتفاقية الاستعداد الائتماني SBA مع صندوق النقد الدولي والتي وقعت في الشهر الاخير من عام ٢٠٠٥ على ان يتم

أوراق في السياسة النقدية

شطب ٢٠٪ أخرى عند نجاح العراق في تنفيذ اتفائه مع الصندوق في نهاية عام ٢٠٠٨ ليكون اجمالي الديون المشطوبة بنسبة ٨٠٪^[ALM]

2. في اول مشاورات جرت في عمان مع صندوق النقد الدولي كان التضخم السنوي وقت ذاك اكثر من ٢٠٪ وان الموديل الاقتصادي الذي يعتمد عليه الصندوق في تنفيذ برنامجه مع العراق قد تطلب خفض التضخم الى مرتبة عشرية واحدة ليصبح بنحو ٦٪ وان هذا الخفض يحتاج الى اعتماد مثبت اسمي للدينار العراقي يزيد من القيمة الخارجية للدينار *nominal anchor* وهو الرفع المتدرج لسعر صرف الدينار العراقي بنسبة تقارب ٢٠٪ على مدى سنوات البرنامج وكذلك رفع القيمة الداخلية للدينار العراقي اي سعر الفائدة باعتماد سعر فائدة السياسة النقدية الذي يقترض ويقترض به البنك المركزي للمصارف المحلية بما لا يقل عن ٢٠٪ ذلك للتصدي للقوى المولدة للتوقعات التضخمية والمقصود بها القوى الاستيرادية تحديداً، وفي كلتي الحالتين اجبر البنك المركزي على اتباع سياسة نقدية انكماشية لخفض التضخم اطلق عليها *tighten policy* وكشاهد على تاريخ الاحداث وفي اجتماع مغلق ضم رئيس بعثة العراق في صندوق النقد الدولي والسيد وزير المالية والسيد عزيز جعفر وبحضوري شخصياً، طلب رئيس البعثة موضحاً ان السير في ذلك البرنامج الاممي يلزم شروط مسبقة وهي قبول تعديل قيمة الدينار العراقي الداخلية والخارجية اي سعري الفائدة وسعر الصرف. وقد رفض الدكتور سنان رفضاً قاطعاً اعتماد هكذا سياسة نقدية تقييدية (سياسة تتعارض مع دفع التنمية بعد ان قضى دكتور سنان ٢٠ عاماً في الأونكتاد وهي من المنظمات التنموية التي تتقاطع ايدولوجياً مع مؤسسة صندوق النقد الدولي) وقد ترك الدكتور سنان الاجتماع وغادره قائلاً بالنص: لن اقبل بهذا شروط قامعة للتنمية) واضطرت ان اتحدث معه للعودة الى الاجتماع المغلق لان رئيس بعثة الصندوق اشار الى ايقاف البرنامج معهم ومن ثم ايقاف اتفاقية نادي باريس! واعادة تحميل العراق ديون قبل عام ١٩٩٠ مع استمرار فوائدها التأخيرية التي هي نتاج النظام السابق ما يجعل الضرر أكبر. فاضطر الجميع الى قبول الامر الواقع في تحسين سعر صرف الدينار

أوراق في السياسة النقدية

ليبلغ في نهاية البرنامج في نهاية ٢٠٠٨ بنحو ١١٨٢ دينار ازاء الدولار بعد ان كان ١٥٦٠ دينار لكل دولار في نهاية العام ٢٠٠٥.

3. المشكلة في تقديري هي ليس في رفع قيمة الدينار وقتها فحسب بالرغم من انخفاض التضخم السنوي من ٢٢٪ الى ٦٪ ضمن ظاهرة disinflation اي حصول زيادات منخفضة او متناقصة في المستوى العام للأسعار حينها ولكن المشكلة الكبرى ظلت في ارتفاع اعداد العاملين الحكوميين الى خمس مرات اليوم مقارنة بالعام ٢٠٠٣ وارتفاع قيمة الاجور الحكومية ٧ مرات ما جعل متوسط راتب الموظف الحكومي يعادل قرابة مرتين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ما اضاف منافع مزدوجة على الوظيفة الحكومية الاولى تأتت من السياسة النقدية واستقرار سعر الصرف والثانية من ارتفاع الاجور والرواتب فضلاً عن ارتفاع الفائدة المصرفية على مدخرات من توافرت له مدخرات. ويضاف الى ذلك ان تزايد المخصصات في الرواتب الحكومية (التي تشكل ٦٦٪ من مكونات الراتب اليوم) قد اعفيت (تلك المخصصات) من ضرائب الدخل وبقرار حكومي في العام ٢٠٠٩ حتى اليوم.

بغداد في ١٤ كانون الأول ٢٠١٩

(**) رابط فيديو محاضرة محمد علاوي

<https://www.youtube.com/watch?v=xsStEhEWMoc&feature=youtu.be>

(*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي عراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/>